

الرياض تعيد قصف المطارات رداً على المناشدات الدولية!

لم تلق دعوات الأمم المتحدة وعشرات المنظمات الحقوقية لرغم الحصار الفوري عن المطارات والمرافئ اليمنية أدناً صاغية لدى السعودية التي عاودت طائراتها قصف مطاري صنعاء والحديدة المحاصرتين

في مشهد يعكس حجم العناد السعودي في العدوان على اليمن، شنّ طيران «التحالف» الذي تقوده، غارتين أمس على مطار صنعاء المغلق منذ أكثر من عام، وغارة ثالثة على مطار الحديدة، المحافظة الساحلية التي لا يزال ميناؤها، حيث يدخل منه نحو 80% من الإمدادات الغذائية، مغلقاً أيضاً.

وقالت «الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد» إن القصف الذي تعرّض له مطار العاصمة «أدى إلى تدمير كلي لمنظومة جهاز الإرشاد الملاحي، وبالتالي إخراج التجهيزات الملاحية عن الخدمة»، مشيرة إلى أن الهدف وراء استهداف المطار المغلق أصلاً أمام جميع الرحلات التجارية هو «إيقاف رحلات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تنقل المساعدات والإغاثة الإنسانية» إلى البلد الذي يواجه الكارثة الإنسانية الأسوأ في العالم.

ورأت «الهيئة» في الاستهداف «انتهاكاً صريحاً للمواثيق والمعاهدات الدولية وتحدياً صارخاً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي واتفاقية شيكاغو المادة (3) مكرر التي تنص على عدم استهداف المطارات المدنية»، مطالبة بـ«التحقيق الفوري واتخاذ موقف حاسم إزاء هذه الجرائم ضد الإنسانية، وإيقاف العدوان والسماح باستئناف كافة الرحلات المدنية من مطار صنعاء الدولي وإليه».

المشهد لم يكن مختلفاً في الحديدة، حيث نقلت «وكالة الأنباء اليمنية الرسمية» (سبأ) عن مصدر محلي أمس، تأكيد «استهداف مطار الحديدة الدولي وتحليق طيران العدوان لساعات» فوق المحافظة التي شهدت مجزرة راح ضحيتها عشرات الصيادين الأسبوع الماضي. يأتي ذلك في وقت تواصل فيه السعودية، للأسبوع الثاني على التوالي، إغلاق ميناء الحديدة، «العمود الفقري للعمليات الإنسانية» في البلد المهذّب بـ«أكبر مجاعة يشهدها العالم منذ عقود طويلة، ضحاياها بالملايين»، وفق الأمم المتحدة.

في هذا السياق، دعت المنظمة الدولية السعودية إلى «رفع الحصار عن اليمن دون أي شروط»، في إشارة إلى إعلان بعثة المملكة، أول من أمس، أن الحصار لن يُرفع قبل «مراجعة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لضمان عدم وصول أسلحة للحوثيين... ونصبح راضين». وقال منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، جيمي ماكغولدريك، أمس، إن «الوضع الإنساني الداهم لا يسمح بانتظار اتخاذ ترتيبات جديدة لتعزيز المراقبة والتثبت من الشحنات»، مؤكداً أن «الحصار يعقد الوضع الكارثي أصلاً في اليمن»، حيث يعيش «سبعة ملايين شخص على حافة المجاعة». يأتي هذا التصريح بعد ساعات من تجديد الأمم المتحدة مطالبته تحالف العدوان بـ«رفع كامل للحصار» الذي يطاول أهم المنافذ البرية والبحرية اليمنية، وأبرزها الحديدة وصليف غرب البلاد، وعقب تقليبها أهمية إعلان «التحالف» رفع الحظر عن بعض الموانئ والمطارات الخاضعة لسيطرة القوات الموالية له وللرئيس اليمني المستقيل عبد ربه منصور هادي، الذي توجّه، أمس، إلى ألمانيا للمشاركة في أعمال قمة «كوب 23 للمناخ» التي تهدف إلى التحرك بصورة عاجلة ضد الاحتباس الحراري.

وارتفعت في الأيام الماضية الأصوات المنددة بالحصار السعودي، من ضمنها 15 منظمة إنسانية انتقدت «عزل شعب كامل» وطالبت بـ«الاستئناف الفوري للعمليات الإنسانية، وبإجابات واضحة عن المدة المتوقعة للإغلاق وشروط إيصال المساعدات».

بالإضافة إلى الحصار، يواصل طيران «تحالف العدوان» استهداف مختلف المحافظات، مرتكباً المزيد من المجازر، تضاف إلى تلك التي ارتكبتها غاراته منذ آذار 2015 وذهب ضحيتها حتى الآن قرابة 11,000 يمني، بينهم أكثر من 2130 طفلاً.

وبعد عامين ونصف عام من العدوان، اخترقت أخيراً وحشية مجازره التعتيم الإعلامي المفروض بقرار سياسي ونفذت سعودي على اليمن، الأمر الذي قد يكون الدافع الرئيسي وراء موافقة مجلس النواب الأمريكي على مناقشة مشروع قرار ينتقد الدعم المقدم إلى السعودية ويدين الانتهاكات بحق المدنيين.

وبموافقة 366 عضواً مقابل رفض 30، مرر الكونغرس، أمس، مشروع قرار رمزي غير ملزم يطالب «جميع أطراف الحرب باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لمنع سقوط الضحايا المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية ودخول الصحفيين إلى اليمن».

الجدير بالذكر أن القرار بصيغته النهائية يدعو واشنطن إلى «دعم التزام السعودية وضع قائمة بالأهداف العسكرية وتحسين قدرات الاستهداف»، في حين أنه في صيغته الأصلية، التي كتبت عنها الصحف الأميركية قبل أيام، كان يطالب بـ«وقف الدعم العسكري والاستخباراتي الذي تقدمه الحكومة الأميركية إلى السعودية وحلفائها في هذه الحرب ويعتبر المشاركة الأميركية فيها غير قانونية».

وإعادة صياغة القرار غير مفاجئة، ولا سيما أن السعودية نجحت في السابق بالضغط على الأمم المتحدة ودول مجلس الأمن لإعادة النظر، أو حتى إلغاء، أي قرار يدينها، مستخدمة سياسية الابتزاز والترهيب والتهديد الاقتصادي.

وانعكس «التأثير» السعودي في مشروع القرار أيضاً في الانتقادات التي وجهها إلى «إيران ونشاطاتها التي تنتهك القرار الأممي في اليمن»، ودعوته إلى «اتخاذ إجراءات ضد الحكومة الإيرانية بما في ذلك منعها من تزويد الحوثيين بالسلاح وتسليط عقوبات جماعية وأحادية عليها».

دمر القصف منظومة جهاز الإرشاد الملاحي وأخرجها من الخدمة (أ ف ب)



الجينية للسعودية



ببساطة: إن الغالبية العظمى من الموقوفين جاءت من تلك السلطة، وفي النتيجة فإنه صراع على السلطة وليس فيها.

على مستوى الدلالات، فإن الحملة الأخيرة على الأمراء عابرة للأجنحة واكتساحية، بما يشي بتقويض إحدى ركيزتي الدولة السعودية التاريخية: آل سعود. وقد سبق ذلك بحملة مماثلة ولكن في الوسط الديني السلفي، على خلفية الحرب المعلنة ضد جماعة «الإخوان المسلمين» في الخليج. وهذا يملّي تشكيلاً لتحالفات جديدة من خارج القوى التقليدية، أي العائلة المالكة، والمجتمع الديني.

في الدلالات أيضاً، أن الحملة أسقطت «تابوهات» سياسية وأيديولوجية. نتذكر في وقت سابق، تحديداً في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، أي في عهد الملك فهد، صدر أمر ملكي يعاقب كل من يوجّه نقداً إلى الشخصيات العمومية والمسؤولين في المؤسسات الحكومية. وهناك فتوى صادرة عن المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في خطبة الجمعة في 27 كانون الأول 2014 بعدم جواز «التحدث عن عيوب الأمراء والعلماء» لأن «الفساد ما بين الولاة والعامة يفجع الناس في أمر دنياهم... الخ». اليوم، مع اعتقال أمراء كبار بتهمة غسيل أموال أو رشى وغيرها يصبح له «هيئة كبار العلماء» كلام آخر، وفق بيانها الصادر في 4 تشرين الثاني، وأن «محرابة الفساد لا تقل أهمية عن محاربة الإرهاب».

هنا لسنا أمام مجرد إساءة استغلال للسلطة، بل نحن أمام عملية توصيم لأمراء كبار أمضوا عقوداً في السلطة. وهذا يعني أننا أمام تجربة فساد موهلة في القدم، وأمام طبقة فاسدة حكمت الدولة لعقود. وهذا يعني أيضاً، وقبل أي شيء آخر، أن الملك الذي دخل دورة السلطة منذ مطلع الستينيات أي حين توليه إمارة الرياض، ومروراً بتوليته وزارة الدفاع، ثم ولاية العهد وصولاً إلى تولي العرش ليس سوى شريك رئيسي في دوامة الفساد.

خلاصة القول: إننا أمام أكبر عملية نصب في تاريخ هذا البلد باسم الحرب على الفساد. والأخطر في التداخليات، الذي حذر منه الأمير سلطان، هو وحدة العائلة المالكة التي تعرّضت لزلزال عنيف في حملة الاعتقالات الأخيرة، والمندرة بضياح ملك آل سعود.

لناحية الحملة المتواصلة ضد الأمراء والوزراء والتجار، نحن أمام هذه الحقائق:

- لا فرصة للتراجع إلى السوراء، فالحملة ماضية، ولا إفراج قريباً عن المعتقلين.

- لا عودة عن قرار وضع اليد على الأموال والممتلكات، لأن الهدف من الحملة هو تعزيز سلطة وتقويض مصادر تهديدها.

- إن الحملة في تواصلها سوف تفضي إلى اختلال فادح في موازين القوى الداخلية.

- إضعاف الجميع وصناعة قوة جديدة شمولية مركزية. بعبارة أخرى: تركيز الفساد في شخص ابن سلمان بعدما كان موزعاً بين عدد كبير من الأمراء.

- دعم خارجي أميركي سياسي وأمني لملاء الفراغ الشاسع في الدولة. ختاماً: كان الملك عبد العزيز يصف الدولة العثمانية في أواخر أيامها بـ«الدولة الراحلة»، فبا تری لو كان حيا ماذا كان ليقول عن الدولة التي يدير دفة حكمها الغلمان؟

القضاء على خصومه ومنافسيه تحت رعاية والده وحمانيته.

من أجل فهم أفضل لما حدث في الثالث من تشرين الثاني، لا بد من معطيات تمهيدية: في البرقية السريّة الصادرة عن السفارة الأميركية في الرياض الرقم: 07RIYADH296، بتاريخ 2 أيار 2006، بعنوان «ولي العهد يدعم الملك في نزاعات العائلة»، وتصنيف: المستشار السياسي ديفيد. ه. راندل، سرد شامل لملك الفساد في العائلة المالكة، والتدابير الصارمة التي وضعها عبدالله من أجل محاربة الفساد، مبتدئاً بتقليص مخصصات الأمراء. ما لفت في التقرير أن من عارض وتحذّر تلك التدابير هما: نايف، وزير الداخلية الأسبق، وأمير الرياض سابقاً، سلمان، الملك الحالي. وتدخل الأمير سلطان، ولي العهد الأسبق، وويّخ أخويه، وأبلغ إخوته: «إن تحدي الملك «خط أحمر» لا ينبغي تجاوزه». وأضاف: «إذا تحدينا عبدالله، فإلى أين ستكون النهاية». ومنا هنا يمكن الاطلاع على الوثيقة الأصلية: https://wikileaks.org/plusd/a.html_07RIYADH296/cables

في تفاصيل الوثيقة، تكمن حقائق بالغة الأهمية والخطورة، فمن جهة، تكشف عن تفشي الفساد في العائلة المالكة وفي أجهزة الدولة السعودية عموماً. ومن جهة أخرى، المعارضات لسياسة الملك عبدالله في مكافحة الفساد هما: نايف وسلمان، الملك الحالي الذي يتزعم حملة مكافحة الفساد. من جهة ثالثة، لفتت الوثيقة إلى ما نَبّه إليه سلطان من مخاطر المجابهة الداخلية، أي داخل العائلة المالكة، على مستقبل الحكم السعودي.

في ضوء ما سبق، إن الحملة المتواصلة على ثروات الأمراء والوزراء والتجار ليست بريئة، وليست السلطة التنفيذية بالجهة المسؤولة عن ملاحقة الفاسدين.

إليها. ولذلك، فهو في حالة تاهب دائم لدرء الأخطار الكامنة على مستقبله السياسي، وإن تطلب عملاً جراحياً جزئياً أو شاملاً.

دون ريب، هو يغيّر في الشكل الهوياتي للدولة بما لا يرض جوهراً، ولذلك يريد انتقالاً تقنياً في آليات عمل الدولة بما يعزز سلطته، ولكن لا يعني ذلك مطلقاً تطويراً لبنائها السياسية. عملياً، هو لا يحدد قيد أنملة عن سيرة التحديث في المملكة، التي بدأت مطلع السبعينيات حين عزلت الحداثة السياسية عن التحديث في بعده الأدوات التقني. فهو يريد

ليبرالية منزوعة الدسم، أي ليبرالية اجتماعية في شكلها البدائي الذي يزيد في تشويه كائنية وكيانية المرأة بالسماح لها بقيادة السيارة ودخولها الملاعب، وكذلك للشباب بفتح دور السينما، وتنظيم

الحفلات الغنائية، وبناء مدينة نوم كأحد تطبيقات الخيال العلمي في مشاريع السياحة في البحر الأحمر.

في المقابل، يشي تراكم السلطات وتركيزها في يد ابن سلمان بنزعة احتكارية فريدة للحكم الفردي المطلق (Autocracy) حيث

يدير البلاد بلا قيود قانونية، ولا دستور، ولا إرادة شعبية. فالمنظومة المؤسساتية التي أطاحها والده في 29 نيسان 2015 يعاد تركيبها، لكن في سياق تفويض مطلق، وسلطة

قيصرية تفضي إلى اختزال الدولة في شخص ابنه.

إن المعارك التي يخوضها ابن سلمان منذ توليه العهد على صلة مباشرة بمرحلة ما بعد والده، فحملة الاعتقال الجماعي للأمراء مصممة لمرحلة لاحقة، الهدف من ورائها حسم صراع مستقبلي على السلطة، وقد أرادها أن تكون في حياة والده

لتحقيق أفضل النتائج ودرء العواقب الوخيمة. بكلمات أخرى: هو يريد الوصول إلى العرش بصورة هادئة ودون أخطار ولا تحديات، ويريد